

# تركيا بين تطوير الصناعات الدفاعية وثمانها الباهظ على الاقتصاد

## ترسيخ قطاع الإنتاج العسكري بات نقطة انطلاق لطموحات أردوغان الإقليمية رغم التحديات



وهم الريادة مكلف

وليس ذلك فحسب، فثمة عدد من السفن البحرية الحديثة التركية، بما في ذلك فرقاطة بربروس وفرقاطة يافوز والسفينة الهجومية السريعة كيليتش، تم تصميمها في ألمانيا.

**مثمًا هو الحال في المشاريع الضخمة الأخرى، تقوم الصناعة الدفاعية على ترسيخ صورة النفوذ لدى الأتراك**

وتعتمد تركيا، في محاولتها صنع طائرة مقاتلة محلية الإنتاج، على شركة بريطانية خضعت من مستوى التعاون مع الأتراك، كما تحصل تركيا على المساعدة من شركة كورية جنوبية في الجوانب التقنية المتعلقة بتصنيع الدبابة الحربية "الناي". ومن الواضح أن قطاع الأبحاث والتطوير في تركيا ليس على قدر كاف من التطور لتنفيذ المشاريع الأساسية.

ومع أن تركيا تريد استخدام صناعة الأسلحة الداخلية المتنامية للتحرر من حلفائها التقليديين، لا تزال هذه الصناعة تعتمد إلى حد كبير على هذه الشركات وهذا الاعتماد لا يقتصر فقط على قطاع إنتاج المحركات.

ويشير المحلل غوريني المقيم في لندن إلى أن إطلاق عملية نبع السلام، حين اجتاحت تركيا مناطق خاضعة لسيطرة الأكراد في شمال سوريا، دفع مجموعة من البلدان الأوروبية إلى فرض حظر على قطاعات أولية ومتكاملة عموديا متعلقة بصناعة الدفاع التركية. وقد تكبدت هذه الصناعة خسائر في الإنتاج بلغت قرابة المليار دولار بسبب الحظر، الذي استمر لنحو شهرين، وهذه كلفة مرتفعة بالنسبة إلى صناعة لا تعدّي إيراداتها 11 مليار دولار سنويا.

وتحول الصناعة الدفاعية التركية في جزء كبير منها على التكنولوجيا العسكرية الغربية دون أن يقتصر ذلك الأمر على المحركات فقط، غير أن أنقرة تردّد في الإفراج بهذا الواقع وعلى سبيل المثال، تركزت مكونات السفينة الحربية البرامائية تي سي جي أناضول، على السفينة الإسبانية خوان كارلوس الأول.

ولقد عمدت الإدارة الأميركية، على سبيل المثال، إلى تجميد الترخيص، الذي يجيز تصدير محرك عمود الدوران التربينتي سي سي تي، أي المصنع جزئيا في الولايات المتحدة إلى تركيا في خضم التشنجات الدبلوماسية بين العضوين في حلف الناتو.

وبالمثل، تعتمد طائرة "أقنجي" المسيرة التركية، التي ستؤدي دورا أساسيا في الحفاظ على القدرة التشغيلية لسلاح الجو، على محركات مروحية توربينية أوكرانية من نوع أي 450- ولكن كيف تبدي ترددا في تبادل التكنولوجيا العسكرية مع تركيا، بسبب المخاوف العامة بشأن حقوق الملكية التكنولوجية والفكرية.

**حقوق الملكية**

تُظهر البيانات الصادرة حديثا أن قطاع الصناعة العسكرية يكافح لتقليل اعتماده الكبير على المدخلات الأجنبية وتوسيع العملاء الأجانب، على الرغم من الاستثمارات المتزايدة في تطوير التكنولوجيا الفائقة.

في توسيع صناعة السلاح المحلية وتطويرها تحولت إلى مشروع شخصي، فقد أصدر مرسوما في يوليو 2018 وضع بموجبه الأمانة الفرعية لصناعات الدفاع تحت السيطرة المباشرة للرئاسة وغير اسمها ليصبح "رئاسة الصناعات الدفاعية" وهذا الطموح السياسي على الأرجح هو المحرك الأكبر خلف الصناعة الدفاعية المتنامية في تركيا.

وقد يبدو من كل مما سبق وكان الصناعة الدفاعية التركية تحولت إلى قطاع نافذ في مجال التصدير، حيث بلغت قيمة صادراتها 2.2 مليار دولار بنهاية 2018، وهو ما يجعل تركيا في المرتبة الرابعة عشرة بين البلدان المصدرة للسلاح في العالم. ولكن، مثمًا هو الحال في المشاريع الضخمة الأخرى، التي أعلنت عنها الحكومة، على غرار قناة إسطنبول وجسر السلطان سليم ومطار إسطنبول الجديد ومسجد تشامليجا، تقوم الصناعة الدفاعية المحلية على نشر صورة من النفوذ لدى المواطنين الأتراك والدليل على ذلك التحديات التي تواجهها الطفرة المستمرة في القطاع.

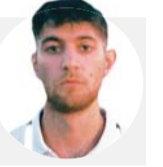
يعتقد محللون عسكريون أن طموحات تركيا التوسعية في الصناعات الدفاعية قد تكون أكثر صعوبة اليوم في ظل إصرار الرئيس رجب طيب أردوغان على تعزيز الإنفاق العسكري على حساب الاقتصاد، الذي يعاني من مشاكل متنوعة. ونظرا إلى أن حقوق الملكية الفكرية هي موضع خلاف شديد في صناعة السلاح، فعلى الأغلب ستظل أنقرة تعتمد في المستقبل المنظور على المساعدات التكنولوجية الخارجية باهظة الثمن.

● أنقرة - يعتبر الترويج لإنتاج الأسلحة محلية الصنع إحدى سمات حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان وذلك بناء على فكرة أن تركيا بحاجة إلى قوة رد عسكري أقوى لتكون قوة إقليمية، حيث يرى البعض أن أنقرة لم يعد بإمكانها الوثوق بالحلفاء الغربيين التقليديين في ما يتعلق بإمدادات الأسلحة التقليدية.

وحرصا على إظهار نفسها كقوة عسكرية، سعت تركيا إلى تعزيز قدراتها في مجال تطوير الأسلحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستفادة من فرص التصدير لضمان الاستفادة. وتبدو العمليات الترويجية بين الفينة والأخرى دليلا على ذلك، وفي آخر حلقة في هذا السياق هو تقديمها للمدرعة القتالية "تولبار" بعد الانتهاء من تطويرها ضمن مشروعات الصناعات الدفاعية المحلية.

فرحات غوريني

الرغبة في توسيع هذه الصناعة تحولت إلى مشروع شخصي



ومع ذلك، يرى فرحات غوريني الباحث في الشؤون التركية لدى مؤسسة كارنيجي، أن اهتمام تركيا بالصناعات الدفاعية رغم الظروف غير المواتية نابع من عاملين رئيسيين: الأول تشتيت الأنظار عن الأزمة الاقتصادية الداخلية، وأما العامل الثاني فيتعلق بالسياسة الخارجية التركية المضطربة على أكثر من صعيد.

ولكن في خضم ذلك، إلى أي مدى يمكن أن تستمر تركيا في الإنفاق على الصناعات العسكرية والتحديثات المتواترة من المؤسسات المالية الدولية من وضعيبة الاقتصاد الكلي قد تزيد من الضغط على الحكومة بشكل أكبر مع سعيها إلى تمويل برامجها الدفاعية؛ وإلى أي مدى يمكن أن تستغني عن شراكاتها مع أعضاء حلف شمال الأطلسي (ناتو) حتى تعتمد على نفسها، وخاصة في ما يتعلق بالتكنولوجيا باهظة التكلفة؟

**عقبات متنوعة**

قد يبدو أن الصناعة الدفاعية الناشئة في تركيا تقطع أشواطا نحو الأسماء، ولكنها تواجه مجموعة من المشكلات التي قد تؤدي إلى إبطاء

# كيف تهدد سياسات الأمن الرقمي حقوق الإنسان

شقا آخر يرى أنه لا مجال للحديث عن الحريات وحقوق الإنسان، حين يتعلق الأمر بمواجهة الإرهاب.

وبحسب الخبراء، المعالجة تتطلب تحديد حقوق الإنسان لفترة محددة، لأن الإرهاب يفرض هذا المنطق لأنه أصبح تشكيلات مترابطة وجدت حقوقيين وسياسيين وأيديولوجيين يدافعون عنها بمنطق الدفاع عن حقوق الإنسان، وبذريعة المخاوف على الحريات. وهناك قناعة سائدة لدى المدافعين عن حقوق الإنسان أن الدولة مطالبة بالقيام بدورها وتطبيق القانون، وهذا لا يعد انتهاكا لحقوق الإنسان وللحريات، فالخاطر الإرهابية، من وجهة نظر بعض الباحثين الأكاديميين، تفرض على جهات إنفاذ القانون والمشرعين الحد من هذه الحريات بصفة جزئية وعلى أشخاص بعينهم محل اشتباه ويمثلون تهديدا لأمثها.

ويؤكد المطالبون بإجراءات مشددة تتعلق بمراقبة الإنترنت والاتصالات أن الدعوة لتحديد حقوق الإنسان حين يتعلق الأمر بالأمن القومي لا تعني تهديدا أو مسأ بالمكاسب الديمقراطية لأي دولة لأن المخاطر الإرهابية في عالم رقمي مفتوح للجمع تستدعي اليقظة ومراقبة مشددة لمواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، ومراقبة الاتصالات الهاتفية كعمل رصد استباقي.

متخصصة في التسويق عبر الإنترنت من خلال ما قاله مجلة "موديرن ديبلوماسي" الأميركية أثناء مائة مستديرة عقدت مؤخرا في موسكو أن مسألة الحفاظ على الهوية الرقمية للمواطنين من خلال تحسين وتوسيع الإطار القانوني لأمن المعلومات.

ويقول إنه يجب أن يكون لدى المواطنين الحق في حماية الهوية الرقمية لأي شخص، وبالإسناد الحق في التوقف عن استخدام التكنولوجيا الرقمية على هذا النحو. فمثلا "دون هاتف ذكي، أصبحنا حرقيا مجردين من حقوقنا".

ويشكل الجانب الأخلاقي مسألة مهمة للغاية لمجموعة كبيرة من البيانات الشخصية باستخدام أحدث التقنيات الرقمية التي تم إجراؤها كجزء من التجارب في الشوارع وفي المدارس والجامعات وحتى الأماكن التجارية حيث تم تثبيت الكاميرات وأنظمة التتبع في كل مكان بحجة منع إطلاق النار أو تحسبا لأعمال إرهابية.

ويعتقد معظم الحقوقيين والبعض من السياسيين وعدد من منظمات حقوق الإنسان أن المشكلة ليست في قوانين الإرهاب بقدر ما هي في إمكانية توظيفه لتضييق الخناق على الحريات بدعوى أن الضرورات تبيح المحظورات، تماما كما فعلت بعض الأنظمة العربية التي تم إسقاطها في 2011 على الرغم من أن

الإنترنت العاملة في الدولة عن طريق تصفية الكلمات الرئيسية لصفحات الويب، ومن خلال القائمة السوداء لغايات مواقع الويب وهو ما يسمى بـ"جدار الحماية العظيم في الصين". وبالنسبة للنموذج الأميركي، تعتمد العديد من موارد الإنترنت هناك بشكل كبير على الأجنحة السياسية الحالية فقط تذكر أمر الرئيس ترامب بحظر الشبكة الاجتماعية الصينية نيك توك بزعم سرقة البيانات الشخصية للأميركيين.

ويعتقد إيغور أشمانوف، الرئيس التنفيذي لشركة أشمانوف وهي شركة



مكافحة الإرهاب والمراوحة بين الأمن وحماية الحريات

وليس بعيدا عن ذلك المجال، تبدو الدول العربية في سباق مع الزمن من أجل التوفيق بين تحقيق الأهداف الأمنية وحماية المعطيات الشخصية وترك مساحة لخصوصية للأفراد، فمثل هذا الإصرار وتونس والمغرب تعمل على هذا السياق منذ فترة وقد وصلت إلى مراحل متقدمة من تأسيس الهيئات والمؤسسات التي تسهر على هذا الجانب.

وعند الحديث عن النموذج الصيني، كمثل على عدم احترام الخصوصية في تحقيق هدف الأمن، فإن ذلك يعني سيطرة الحكومة الكاملة على جميع موارد

تحتل قضية تهديد سياسات الأمن الرقمي لحقوق الإنسان مركز الصدارة في العديد من المناقشات داخل مراكز الأبحاث وحتى المؤتمرات والندوات الدولية مع الطفرة التكنولوجية الهائلة التي تريد الحكومات استغلالها للسير في طريق تحقيق مستوى عال من الأمن في ظل المخاوف من الهجمات الإرهابية.

● لندن - يعد الأمن الرقمي قضية شاملة تتعلق بتطوير تكنولوجيا المعلومات وتظهر المزيد من الفرض الجديدة من أجل تحقيق الأهداف وكلها لها جوانبها الإيجابية والسلبية أيضا وأكثر ما يثير الجدل حولها هو علاقتها بحقوق الإنسان وأحقية الأفراد بالتمتع بالخصوصية.

الكامنة في تطوير الجوانب الأخرى لتكنولوجيا المعلومات. ويتحدث المحللون دائما عن عدد من الجوانب السلبية للانتشار الفعال للرقمنة وتطويرها، مثل التثمر والتشهير في الشبكات الاجتماعية والتلاعب بأراء الناس من خلال الدعاية والسياسة، والمراقبة والمشكلة الشخصية ذات الصلة. فضلا عن ذلك هناك مسألة حماية البيانات والاحتيايل الإلكتروني والرقابة التي تمارس في الفضاء الرقمي من قبل الشركات التجارية.

وما تتم مناقشته اليوم هو كيفية تطوير الإنترنت والذكاء الاصطناعي، فروسيا، التي تعرف بقمعها لحقوق الإنسان لا يمكن أن تكون لديها نسخة خاصة في هذا المجال، كما أن الصين أيضا، التي لطالما تلقت انتقادات من منظمات حقوق الإنسان لا تراعي خصوصية الأفراد، على عكس دول أخرى مثل الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي، التي تعتبر حقوق الإنسان أولوية قصوى.

**الدول العربية تبدو في سباق مع الزمن من أجل التوفيق بين تحقيق الأهداف الأمنية وترك مساحة الخصوصية للأفراد**

وإضافة إلى الجوانب الفنية والاقتصادية لهذه القضية، هناك أنواع قانونية وإنسانية لها نفس القدر من الأهمية، خاصة تلك التي تتعامل مع تقنيات جمع البيانات الشخصية للأشخاص، مع أنظمة التتبع والمخاطر